

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم :	٥٦٩٧	ف ١١٨٠ / ٥
العنوان :	بعض البحار	
المؤلف :	أحمد المصطفى	محمد بن عبد
تاريخ النسخ :	١٩٤٨	
اسم الناسخ :	خط أحمد المصطفى	
عدد الأوراق :	٦٧	١٥٨ / ١٨٨
الملاحظات :		

٥٦٩٧

71728

ب. م

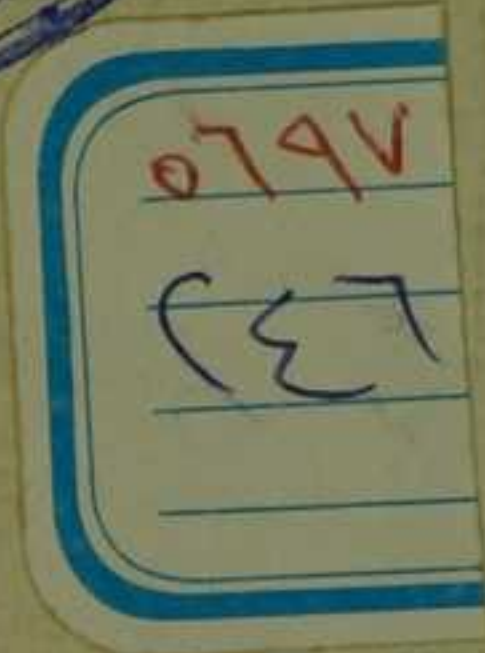
بغية الباعث ، تأليف ابن المتقن ، محمد بن علي
٥٧٧ هـ . بخط أحمد الميمراوي سنة ١٢١٨ هـ .

مُحَمَّدٌ خَيْرُ الْأَنْامِ الْعَاقِبِ وَاللَّهُ الْفَرْدُ وَي الْمُنَافِقِ
وَصَحْبِهِ الْأَفَاخِصِلُ الْأَخْيَارِ السَّادَةِ الْأَمَاجِدِ الْأَبْرَارِ

بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ عَلَى
السَّيِّئَاتِ
الْهَرَوِيَّةِ

تمت الرحبية على يد السيد الهراوي الشافعي الخطيب فحام

الكلية
١٢١٨



هذا متن الرحبي للشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين

الرحبي المعروف بابن المتقن رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

أول ما استفتح المقالة بذكر حمد ربنا تعالى
فالحمد لله على ما أنعم به علينا به يحلو عن القلب
ثم الصلاة بعد السلام على نبي دينه الإسلام
محمد خاتم رسل ربه وآله من بعده ومحبه
ونسأل الله لنا الأمانه فيما توخينا من الأمانه
عن مذهب الإمام زيد اذ كان ذاك من أهم الغرض
علماء بان العلم خير ما شيع فيه وأولي ماله العبد دعي
وأن هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء
بأنه أول علم يفقد في الأرض حتى لا يكاد يورث
وإن زيداً خص بحاله بأحياه خاتم الرسالة
من قوله في فضله منها فرضكم زيداً وناهيك بهام
فكان أولي بالتباع التام لا سيما وقد نحا الشا فوج
فهاك فيه القول عن إيجازي مبرأ عن وصيت الألفاظي
باب اسباب الميراث وموانع

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يفيد ربه الوراثه
وهي نكاح وولا ونسب ما بعدهن للوارث سبب

ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث
رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين

باب الوارثين

والوارثون من الرجال عشرة أسماؤهم معروفه مشهوره
الأبن وابن الأبن مهماتر لا والأب والأجدد وإن علا
والأخ من أي الجهات كانت قد انزل الله به القران
وابن الأخ المذني إليه بالأب فاسمع مقالا ليس بالمكذب
والعم وابن العم من أبيه فاشكر لذي الإيجاز والسيه
والزوج والمعتق ذوالولاء فحمله الزكوري هو
والوارثات من النساء سبع لم يعطه أنتي غير من الشرع
بنت وبنت ابن وام مشفقه وزوجه وجره ومعتقه
والأخت من أي الجهات كانت فهذه عدتهن بانه

باب الفروض المقدرة في كتاب الله

واعلم بأن الارث نوعان هما فرض وتقسيم على ما قسمها
فالفرض في نص الكتاب ستة لا فرض في الارث سواها البتة
نصف وربع ثم نصف الربع والثلث والسدس بنص الشرع
والثلثان وهما التمام فامفظ فكل حافظ امام

باب ميراث النصف

فالنصف فرض خمسة افراد الزوج والأنثى من الأولاد
وبنت الابن عند فقد البنت والاخت في مذهب كل مذهب
وهيكذا الاخت التي من الاب عند مفارقة الزوج عن معصية
والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من قدسنة
وهو كل زوجة او أكثر مع عدم الاولاد فيما قدرا
وذكر اولاد البنين يعتد حيث اعتدنا القول في ذكر الولد
والثمن للزوجة والزوجات مع البنين او مع البنات
او مع اولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطا فافهم التام
والثلثان للبنات جميعا ما زاد عن واحدة فسرعا
وهو كذلك لبنات الابن فافهم مقالهم صافي الذهن
وهو للاختين فيما يزيد قضى به الامراء والعبيد
هذا اذا كن لام واب اولاد فاحكم بهذا تصيب
والثلث فرض الام حيث لا ولد ولا من الاخوة جمع ذو عدد
كاشن او شتين او ثلاث حكم الزكوة فيه كالاناث
ولا ابن ابن معها او بنته ففرضها الثلث كما بينه
وان يكن زوج وام واب فثلث ما يبق لها مرتب
وهيكذا مع زوجة فصاعدا فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو لاشن او شتين من ولد الام بغير ميني
وهيكذا ان كثروا وازادوا فافهم فيما سواه زاد

ويستوي الاناث والذكور فيه كما قد اوضح المصور
والسدس فرض سبعة من العدد اب وام ثم بنت ابن وجد
والاخت بنت الابن ثم الجدة وولد الام تمام العدد
فالاب يستحقه مع الولد وهيكذا الام بتزويج الصمد
وهيكذا مع ولد الابن الذي ما زال يقفوا اشره ويحتذي
وهولها ايضا مع الابن من اخوة الميت فقصر هذين
والجد مثل الاب عند فقده في حوز ما يصيبه ومده
الا اذا كان هناك اخوة لكونهم في القرب وهو اسوة
او ابوان معهما زوج ورث فالام للثلاث مع الجد ثلث
وهيكذا ليس شبيهها بالاب في زوجات الميت وام واب
وحكمه وحكمهم سيالي محمل البيان في الحالات
وبنت الابن تاخذ السدس اذا كانت مع البنت مثالا يحتذا
وهيكذا الاخت مع الاخت التي بالابوين يا اخي ادلي
والسدس فرض جد في النسب واحدة كانت لام او اب
وولد الام ينال السدس والشرط في افرادة لا ينسا
وان تساوي نسب الجدات وكن كلهن وارثات
فالسدس ينهن بالسوية في العادة الشرعية القسمة
وان يكن قرني محبت ام اب بعدي وسدس لام
وان يكن بالعكس فالقولان في كتب اهل العلم منصوصان
لا تسقط البعدي علي الصحيح واتفق الجمل علي التصحيح

وكل من ادلت بغير وارثه فما لها حظ من الموارث
وتسقط البعدي بذات القرى في المذهب الا في قتل أبي حبي
وقرناها قسمة الفروض من غير اشكال ولا عوض

باب التعصيب

وَحَقَّ أَنْ تَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ
فَكُلُّ مَنْ أَخْرَجَ كُلَّ الْمَالِ
أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفُرْصِ لَهُ
كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَجَدَّ الْجَدِّ
وَالْأَخِ وَابْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ
وَهَكَذَا بَنُوهُمْ جَمِيعًا
وَمَا لَدَى الْبُعْدِيِّ مَعَ الْقَرِيبِ
وَالْأَخِ وَالْعَمِّ لِأَمِّ وَأَبِ
وَالْأَبْنِ وَالْأَخِ مَعَ الْإِنَاثِ
وَالْأَخَوَاتِ إِنْ تَكُنَّ بَنَاتٍ
وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ حَظٌّ لِعَصْبِهِ

باب المحجب

وَالْجَدُّ مُحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ
وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ مِنْ كُلِّ حَقٍّ
وَهَكَذَا ابْنُ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ فَلَا
وَتَسْقُطُ الْأَخَوَةُ بِالْبَنِينَ
وَبَنِي الْبَنِينَ كَيْفَ كَانُوا
وَيَفْضُلُ ابْنُ الْأُمِّ بِالْإِسْقَاطِ
بِالْأَبِ فِي أَخَوَاتِهِ الثَّلَاثِ
بِالْأُمِّ فَافْهَمَهُ وَقَسِّمْ مَا شَبَّهَهُ
تَبَخَّرْ عَنِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ مَعْدَلًا
وَبِالْأَبِ الْأَدْنَى كَمَا رَوَيْنَا
سِتِّينَ فِيهِ الْجَمْعُ وَالْوَحْدَانُ
بِالْجَدِّ فَافْهَمَهُ عَلَى اخْتِيَاطِ

وَبِالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ
ثُمَّ بَنَاتُ الْإِبْنِ يَسْقُطْنَ مَتَى
الْأَخَ إِذَا عَصَبَهُنَّ الذَّكَرُ
وَمِثْلَهُنَّ الْأَخَوَاتُ اللَّاتِي
إِذَا اخَذْنَ فَرَضَهُنَّ وَأَفِيًا
وَأَنْ يَكُنَّ لِمَنْ لَمْ يَحَاضِرْ
وَلَيْسَ لِبْنِ الْأَخِ بِمَعْصَبٍ

باب المشركة

وَأَنْ تَجِدَ نَزْرُوحًا وَأَمَّا وَرَثَتَا
وَأَخَوَةُ أَيْضًا لِأَمِّ وَأَبِ
فَأَجْعَلْهُمْ كُلَّهُمْ لِأُمِّ
وَأَقْسِمْ عَلَى الْأَخَوَةِ ثَلَاثَ ثَلَاثٍ
فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْمَشْرُوكَةُ

باب الجدة والأخوة

فَيُنْتَدِي الْآنَ بِمَا أَرَدْنَا
فَالْقَوْلُ نَحْوُ مَا اتَّخَذَ السَّعْيَا
وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْجَدَّ ذُو الْقَوْلِ
يُقَاسِمُ الْأَخَوَةَ فِيهِنَّ إِذَا
فَتَارَةً يَأْخُذُ ثَلَاثًا كَالْمَلَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ ذُو سَهْمٍ
وَتَارَةً يَأْخُذُ ثَلَاثَ الْبَاقِي
هَذَا إِذَا مَا كَانَتْ الْمَقَاسِمَةُ
وَتَارَةً يَأْخُذُ سُدُسَ الْمَالِ

فِي الْجَدِّ وَالْأَخَوَةِ إِذْ وَعَدْنَا
وَأَجْمَعُ جَوَاشِي الْعِلْمَاتِ جَمْعًا
أَنْ يَكُنَّ سَهْمٌ عَلَى التَّوَالِي
لَمْ يَعْدِ الْقِسْمُ عَلَيْهِ بِالْأَدَى
إِنْ كَانَ بِالْقِسْمَةِ عَنْهُ نَازِلًا
فَاقْضَ بِأَيْضَاحِي عَنْ اسْتِفْهَامِ
بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْإِزْوَاقِ
تَنْقِصُهُ عَنْ ذَاكَ بِالْمَرَاحِمَةِ
وَلَيْسَ عَنْهُ نَازِلٌ بِحَالٍ

وَهُوَ مَعَ الْإِنَانِ عِنْدَ الْقَسَمِ
 الْأَمْعِ الْأَمِّ فَلَا يَحْبِبُهَا
 وَأَحْسَبُ بَنِي الْأَبِ لَدَى الْأَعْدَاءِ
 وَأَحْكُمُ عَلَى الْأَخَوَةِ بَعْدَ الْعَدِّ
 وَالْأَخْتِ لَا فَرْضَ مَعَ الْجِدِّ لَهَا
 زَوْجٌ وَأُمٌّ وَهَاتِمَا مَسْهَا
 تَعْرِفُ يَا صَاحِبَ الْإِلَاحِ كَدْرَ تَيْجِ
 فَيَفْرِضُ النِّصْفَ لَهَا وَالشَّدْرَ
 ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْمَقَاسِمَةِ ٥

معرفة أبواب الحساب

وَأَنْ تَرُدَّ مَعْرِفَةَ الْحِسَابِ
 وَتَعْرِفَ الْقِسْمَةَ وَالتَّقْصِيلَ
 فَاسْتَخْرِجِ الْأُصُولَ فِي الْمَسَائِلِ
 فَإِنَّهَا سَبْعَةٌ أَصُولٌ ثَلَاثَةٌ
 وَبَعْدُهَا أَرْبَعَةٌ تَمَامٌ
 فَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ أَشْرُ سُمُورٍ
 وَالثَّمَنُ إِنْ ضَمَّ إِلَيْهِ السُّدُسُ
 أَرْبَعَةٌ يَتَّبِعُهَا عَشْرُونَ
 فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأُصُولُ
 فَتَبْلُغُ السِّتَّةَ عَقْدَ الْعَشْرِ
 وَتَلْحَقُ الَّتِي تَلِيهَا فِي الْأَثَرِ

لَتَهْتَدِيَ فِيهِ إِلَى الصَّوَابِ
 وَتَعْرِفَ التَّصْحِيحَ وَالتَّأْصِيلَ
 وَلَا تَكُنْ عَنْ حِفْظِهَا بِذَاهِلٍ
 مِنْهَا قَدْ تَعُولُسُ
 لَا عَوْلَ بِغُرُوهَا وَلَا انْتِلَامَ
 وَالثَّلْثُ وَالرُّبْعُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ
 فَاصْلُهُ الصَّادِقُ فِيهِ الْحَدْسُ
 يَعْرِفُهَا الْحِسَابُ أَتَجْعَلُونَ
 إِنْ كَثُرَتْ فُرُوضُهَا تَعُولُ
 فِي صُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ مَشْهُورَةٍ
 بِالْعَوْلِ أَفْرَادًا إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ

وَالْعَدُّ الثَّلَاثُ قَدْ يَعُولُ
 وَالنِّصْفُ وَالْبَاقِي وَالنِّصْفُ
 وَالثَّلْثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَكُونُ
 وَالثَّمَنُ إِنْ كَانَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ
 لَا يَدْخُلُ الْعَوْلُ عَلَيْهَا فَاعْلَمْ
 وَإِنْ تَكُنْ مِنْ أَصْلِهَا تَصَحُّ
 فَأَعْطِ كُلَّ سَهْمٍ مِنْ أَصْلِهَا
 وَإِنْ تَرَ السَّهْمَ لَمْ يَكُنْ تَقْسِمُ
 وَأَطْلُبْ طَرِيقَ الْإِحْصَاءِ فِي الْعَمَلِ
 وَارْجِعْ إِلَى الْوُفْقِ الَّذِي يُوَافِقُ
 إِنْ كَانَ حِفْظًا وَاحِدًا أَوْ ثَرَا
 وَإِنْ تَرَ الْكُسْرَ عَلَى أَجْنَاسٍ
 تُخْصَرُ فِي أَرْبَعَةٍ أَقْسَامٍ
 مِمَّا تَلِي مِنْ بَعْدِ مَنَاسِبِ
 وَالرَّابِعُ الْمُبَايِنُ الْمَخَالِفُ
 فَخِذْ مِنَ الْمُهَاتِلِينَ وَاحِدًا
 وَاجْعَلْ جَمِيعَ الْعَدَدِ الْمُبَايِنِ
 فَذَاكَ جُزْءُ السَّهْمِ فَاحْفَظْهُ
 وَأَضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ الَّذِي تَأْصِلُ
 وَأَقْسِمُ بِالْقِسْمِ إِنْ فَجَّاجُ
 فَهَذِهِ مِنَ الْحِسَابِ جَمَلُ
 مِنْ غَيْرِ تَطَوُّلٍ وَلَا اِعْتِسَافٍ
 بَابُ الْمَنَاسِبَاتِ
 وَإِنْ يُمُتْ آخِرُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ فَمِنْ الْحِسَابِ وَاعْرِضْ سَهْمَهُ
 وَاجْعَلْ لَهُ مَسْئَلَةً أُخْرَى كَمَا قَدْ بَيَّنَّ التَّقْصِيلُ فِيمَا قَدْ دَمَا

يَتَمَنَّى فَأَعْمَلُ بِمَا أَقُولُ
 أَصْلُهَا فِي حُكْمِهِمَا اثْنَانِ
 وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مَسْنُونٍ
 فَهَذِهِ هِيَ الْأُصُولُ الثَّلَاثَةُ
 ثُمَّ اسْأَلْكَ التَّصْحِيحَ فِيهَا وَأَقْسِمُ
 فَتَرَكَ تَطَوُّلَ الْحِسَابِ رَجَحُ
 مَحْمُلاً أَوْ عَائِلًا مِنْ عَوْلِ لَهَا
 عَلَى ذَوِي الْمِيرَاثِ فَاتَّبِعْ مَا رَسَمُ
 بِالْوُفْقِ وَالضَّرْبِ بِجَانِبِ الزَّلِّ
 وَأَضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ فَإِنَّ الْحَادِقَ
 فَاحْفَظْ وَدَعْ عَنْكَ الْحَدَالَ وَالْمُرَا
 فَإِنَّهَا فِي الْحُكْمِ عِنْدَ النَّاسِ
 يَعْرِفُهَا الْمَاهِرُ فِي الْأَحْكَامِ
 وَبَعْدَهُ مُوَافِقُ مُصَاحِبِ
 يَسِيرُكَ عَنْ تَقْصِيلِ الْعَارِفِ
 وَخِذْ مِنَ الْمَنَاسِبِينَ الرَّائِدَ
 وَأَضْرِبْهُ فِي الثَّانِي وَلَا تَدْرِي
 فَذَاكَ جُزْءُ السَّهْمِ فَاحْفَظْهُ
 وَأَضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ الَّذِي تَأْصِلُ
 وَأَقْسِمُ بِالْقِسْمِ إِنْ فَجَّاجُ
 فَهَذِهِ مِنَ الْحِسَابِ جَمَلُ
 مِنْ غَيْرِ تَطَوُّلٍ وَلَا اِعْتِسَافٍ
 بَابُ الْمَنَاسِبَاتِ
 وَإِنْ يُمُتْ آخِرُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ فَمِنْ الْحِسَابِ وَاعْرِضْ سَهْمَهُ
 وَاجْعَلْ لَهُ مَسْئَلَةً أُخْرَى كَمَا قَدْ بَيَّنَّ التَّقْصِيلُ فِيمَا قَدْ دَمَا

وَأِنْ تَكُنْ لَيْسَتْ عَلَيْهَا تَقْسِيمٌ فَأَرْجِعْ إِلَى الْوَفْقِ بِهَذَا قَدْ حُكِمَ
فَانْظُرْ فَإِنْ وَافَقَتْ السَّهَامُ مَا
فِي أُخْرَى أَوْ جَمِيعَهَا فِي السَّابِقَةِ
وَكُلِّ سَهْمٍ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ
وَأَسْهَمِ الْآخَرَى فِي السَّهَامِ
فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسَخَةِ

بَابُ مِيرَاثِ الْخَنَى الْمَشْطَلِ وَالْمَقْقُودِ وَالْحَمَلِ
وَأِنْ يَكُنْ فِي مَسْئَلَةِ الْمَالِ
فَاقْسِمِ عَلَى الْأَقْلِ وَالْبَقِيَّةِ
وَأَعْطِ عَلَى الْمَقْقُودِ حُكْمَ الْخَنَى
وَعَلَى حُكْمِ ذَوَاتِ الْحَمَلِ

بَابُ مِيرَاثِ الْفَرْقِ وَالْهَدْمِ وَخَوْعِهِمْ
وَاللَّهُ يَمُتُّ قَوْمَ بَهْلَمِ أَوْ عَرَفِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ خَالَ السَّابِقِ
وَعَدَّ عَمَّ كَأَنَّهُمْ أَحَابَاتُ

وَالْحَدُّ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ
وَأَسْأَلُ الْعَفْوَ عَنِ التَّقْصِيرِ
وَعَفْوُ مَا كَانَ مِنَ الذُّنُوبِ وَسَيِّئِ مَا نَشَأَ مِنَ الْعُيُوبِ
وَالْفَضْلُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ

فَخَذَ هَدِيَّتَ وَفَقَهَا تَمَامًا
أَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ
يَضْرِبُ أَوْ فِي وَفَقَهَا عِلَالًا
تَضْرِبُ أَوْ فِي وَفَقَهَا التَّمَامَ
فَارْقُ بِهَا رَتْبَةً فَضْلَ شَامِخَةٍ
خَنَى صَحِيحٌ بَيْنَ الْأَشْكَالِ
تَحْتَ حَقِّ الْقِسْمَةِ الْمُبِينِ
فَابْنِ عَلَى الْبَقِيَّةِ وَالْأَقْلِ
أَوْ حَادِثَ عَمِّ الْجَمِيعِ كَالْخَرْقِ
فَلَا تُورِثُ زَاهِقًا مِنْ زَاهِقِ
وَعَلَى الْقَوْلِ السَّيِّدِ بِالْمَصَابِيحِ
حَدًّا كَثِيرًا نَزَّ فِي الدَّوَامِ
وَضَرَبَ مَا نَامَلُ فِي الْمَصِيرِ
وَسَيَّرَ مَا نَشَأَ مِنَ الْعُيُوبِ